

قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج  
مؤرخ في 12 ماي 2009 يتعلق بالمصادقة على الملحق التعديلي  
عدد 9 للاتفاقية المشتركة القطاعية لمعامل المصبرات وشبه  
المصبرات الغذائية وتعليب الزيوت.

إن وزير الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج،  
بعد الاطلاع على مجلة الشغل الصادرة بالقانون عدد 27 لسنة  
1966 المؤرخ في 30 أفريل 1966، وخاصة فصلها 37 وما بعده،  
وعلى القرار المؤرخ في 17 جويلية 1975 المتعلق بالمصادقة على  
الاتفاقية المشتركة القومية لمعامل المصبرات وشبه المصبرات الغذائية،  
وعلى القرار المؤرخ في 14 أفريل 1983 المتعلق بالمصادقة على  
الملحق التعديلي عدد 1 لهذه الاتفاقية الممضى بتاريخ 8 مارس 1983،  
وعلى القرار المؤرخ في 29 مارس 1989 المتعلق بالمصادقة على  
الملحق التعديلي عدد 2 لهذه الاتفاقية الممضى بتاريخ 25 مارس 1989،  
وعلى القرار المؤرخ في 16 أوت 1990 المتعلق بالمصادقة على  
الملحق التعديلي عدد 3 لهذه الاتفاقية الممضى بتاريخ 14 جويلية  
1990.

وعلى القرار المؤرخ في 2 أوت 1993 المتعلق بالمصادقة على الملحق  
التعديلي عدد 4 لهذه الاتفاقية الممضى بتاريخ 11 جوان 1993،  
وعلى القرار المؤرخ في 24 جويلية 1996 المتعلق بالمصادقة على  
الملحق التعديلي عدد 5 لهذه الاتفاقية الممضى بتاريخ 23 جويلية 1996،  
وعلى القرار المؤرخ في 14 جويلية 1999 المتعلق بالمصادقة على  
الملحق التعديلي عدد 6 لهذه الاتفاقية الممضى بتاريخ 30 جوان  
1999.

وعلى القرار المؤرخ في 25 نوفمبر 2002 المتعلق بالمصادقة على  
الملحق التعديلي عدد 7 لهذه الاتفاقية الممضى بتاريخ 14 نوفمبر 2002،  
وعلى القرار المؤرخ في 17 جانفي 2006 المتعلق بالمصادقة على  
الملحق التعديلي عدد 8 لهذه الاتفاقية الممضى بتاريخ 29 ديسمبر  
2005.

وعلى الاتفاقية المشتركة القومية لمعامل المصبرات وشبه المصبرات  
الغذائية الممضاة بتاريخ 29 أفريل 1975 والمعدلة بالملحقات  
المذكورة أعلاه.

قرّر ما يلي :

الفصل الأول - تمت المصادقة على الملحق التعديلي عدد 9  
للاتفاقية المشتركة القطاعية لمعامل المصبرات وشبه المصبرات الغذائية  
وتعليب الزيوت الممضى بتاريخ 22 أفريل 2009 والمصاحب لهذا  
القرار.

الفصل 2 - تنطبق وجوبا أحكام هذا الملحق التعديلي على جميع  
المؤجرين والعملة التابعين للنشاطات المضبوطة بالفصل الأول من  
الاتفاقية المشتركة القطاعية المشار إليها أعلاه، وذلك في كامل تراب  
الجمهورية.

تونس في 12 ماي 2009.

وزير الشؤون الاجتماعية والتضامن

والتونسيين بالخارج

علي الشاوش

اطلع عليه

الوزير الأول

محمد الغنوشي